



إعلان دبي

بشأن التمويل المستدام للمؤسسات المالية

في دولة الإمارات العربية المتحدة

نحن المؤسسات المالية القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة المشاركون في الاجتماع العالمي الرابع عشر للطاولة المستديرة للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنعقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 25 و 26 أكتوبر 2016 ، إذ نؤكد على دعمنا لرؤية الإمارات 2021 ومساندتنا لطموح دولة الإمارات في أن تكون من أفضل دول العالم بحلول ذكرى اليوبيل الذهبي في عام 2021، وبناء مجتمع مزدهر ومفعم بالحيوية،

وإذ نؤيد مصادقة حكومة دولة الإمارات على اتفاق باريس لتغير المناخ وجهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ نعلن دعمنا لعملية تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر وفق الأجندة الخضراء 2015-2030 لاستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء،

وإذ نعي قدرة القطاع المالي على المساهمة في عملية التحول من خلال تحسين الأداء البيئي والمجتمعي المباشر وغير المباشر للمؤسسات، وتوفير فرص اقتصادية وبيئية واجتماعية، وتسهيل الإقراض أو الاستثمار أو التمويل اللازم للمشاريع، خاصة المتوسطة والصغيرة، والشركات والعملاء ذوي الأهداف المستدامة ، ومن خلال الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على تغير المناخ والبيئة والمجتمع والحوكمة في عمليات إدارة مخاطر المؤسسات.

فإننا نعلن، بموجب هذه الوثيقة، أن هدفنا يتمثل في توسيع وتسريع ممارسات التمويل المستدام بحلول 2021 بالشراكة مع حكومة دولة الإمارات والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات المعنية الأخرى ذات الصلة، لتتضمن، ولكن دون أن تنحصر في:

- تحديد وظيفة متخصصة أو تعيين موظف أول ليكون "الرائد" في ترويج ودعم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة داخل المؤسسة.
- الحد من البصمة البيئية للمؤسسة من خلال تطبيق استراتيجيات وإجراءات مثل التحوّل الرقمي وكفاءة استهلاك الطاقة والمياه والمباني الخضراء وإعادة التدوير.
- المساهمة في تقليص البصمة البيئية للجهات المعنية بالمؤسسة، مثل الموظفين والموردين والعملاء والزبائن والمستثمرين ومتلقي الاستثمارات، من خلال تطوير التحوّل الرقمي وتحسين إمكانيات التواصل والتشجيع على استخدام النقل العام وزيادة الوعي البيئي والتشجيع على تبني أنظمة الإدارة البيئية وغير ذلك.
- تعزيز المساواة واحترام التنوع في القوى العاملة (من حيث النوع والجنس والإعاقة والدين والعرق وغير ذلك) وأماكن العمل الصحية فضلاً عن دعم النمو المهني للموظفين بما في ذلك التوطين، حيث يتم التشجيع على الاحتفاظ بالموظفين الإماراتيين وتعيينهم في المناصب العالية.
- دعم توفير الخدمات المصرفية والمالية لجميع فئات المجتمع.
- التعامل مع العملاء بكل عدالة والمشاركة في الإقراض المسؤول.
- المساهمة في تمكين المجتمعات على المستوى المحلي أو الخارجي من خلال تطوع الموظفين والتبرعات للمؤسسات الخيرية ورعاية الفعاليات ونشر التوعية وإدارة الحملات وثقيف الشباب بالإدارة المالية وريادة الأعمال، على سبيل المثال.



الإمارات العربية المتحدة وزارة التغير المناخي والبيئة

- دمج متطلبات الاستدامة محلياً أو عالمياً في المنتجات المالية الحالية و/ أو إنشاء منتجات جديدة تساعد في الحد من الأنشطة غير المستدامة والتأثير إيجابياً على التنمية المستدامة والتشجيع على إدارة المخاطر المترتبة جراء المناخ والبيئة والمجتمع والحوكمة أو تلك التي تيسر أعمال العملاء للاستثمار في التنمية المستدامة.
- دمج معايير المخاطر المترتبة جراء المناخ والبيئة والمجتمع والحوكمة وعوامل تغير المناخ في عمليات تقييم المخاطر الخاصة بنشاطات الأعمال مثل الإقراض وتمويل المشاريع والاستثمار والتأمين.

ونؤكد أن ضمان اعتماد وتطبيق الإجراءات المذكورة أعلاه بصورة فعالة، يتطلب تحقيق ما يلي بحلول 2021:

- تبادل المعرفة والخبرات ودعم التعلّم وبناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات المالية الأخرى.
- الرجوع إلى أفضل الممارسات العالمية وتوجهات التمويل المستدام والاستثمار مثل مبادئ خط الاستواء ومبادئ الاستثمار المسؤول ومعايير أداء شركات التمويل العالمية ومبادئ التأمين المستدام ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- المشاركة الجماعية في وضع إطار ومعايير للسياسة العامة لتمكين التمويل والاستثمار والتأمين للمشاريع والأعمال والعملاء ذات الأغراض والأهداف المستدامة في الدولة.
- وضع أهداف واضحة وخطة تنفيذ الأعمال ومراقبة تقدّم سير العمل من قبل كل مؤسسة.
- جمع ونشر تقرير بصورة منتظمة حول الاستدامة/ المسؤولية الاجتماعية للشركات محلياً و/ أو عالمياً وفقاً للمعايير الدولية مثل المبادئ التوجيهية لمبادرة التقارير العالمية (G4).
- تشجيع المؤسسات الأخرى على المشاركة في الأعمال السابقة من خلال توسيع شبكة التعلم الوطنية والتعاون مع المجتمع الدولي.